

دراسة الجدوى الاقتصادية
المحاضرة الخامسة
المرحلة الرابعة

الجزء الثاني

الفصل الاول

مكونات دراسة الجدوى الاقتصادية

اولا/دراسة الجدوى القانونية

تبحث في الشكل القانوني المناسب لتأسيس المشروع وفق قوانين البلد والاجراءات التي يتعين اتخاذها خاصة الموافقات والترخيص والجهات المعنية ,فهذه الدراسة تهتم :

-العوامل المؤثرة في اختيار الشكل القانوني من حيث كونه (عام ,مختلط,خاص)

-الشكل القانوني الانسب المتوافق مع هيكل وحجم المشروع المقترح

-الاجراءات القانونية المتعلقة باجراءات تاسيس وتنفيذ المشروع

-الموانع والقيود المدعمة للعادات والتقاليد السائدة

-قانونية الجهة او الشركة المنفذة للمشروع ومدى تمتعها باسم تجاري يتناسب مع طبيعة اعمال المشروع المقترح

-تشريعات الاستثمار المتعلقة بتنظيم العمل والاجور ,التأمينات الاجتماعية

-دراسة العقد النهائي للمشروع

ومن الناحية القانونية (حالة العراق) سيتمكن المشروع من الاستفادة من القوانين النافذة والتي توفر غطاء قانوني للتعاقد والبدء بالمشروع بحسب الاتي :

-الاستفادة من متضمنات القرار التي يتيحها قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2016 المعدل

-احكام قانون الاستثمار الصناعي للقطاعات الخاص والمختلط رقم20 لسنة1998 والذي يجيز ضمن 9 المادة تخصيص دوائر الدولة قطع اراضي للمشاريع الصناعية لقاء بدل ايجار.

-المادة 14 -سادسا من قانون الموازنة للسنة المالية 2017 المنشور في الوقائع العراقية العدد 4430 في 9/1/2017 وتتضمن استثمار الابنية والمشاريع المنجزة والمشاريع قيد الانجاز بالمشاركة مع القطاع الخاص.

اما من حيث القوانين والتشريعات النافذة التي ينبغي جعلها الاساس القانوني عند التعاقد مع القطاع الخاص بصفة الشراكة فتتمثل في انفاذ وتفعيل كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء رقم 492 لسنة 2013 المتضمن ابرام عقود المشاركة بين الشركات العامة والشركات والمؤسسات العربية والاجنبية المماثلة استنادا الى احكام المادة 15 من قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 المعدل والذي يقصد من ورائه تحقيق اهداف عدة من بينها:

- نقل التكنولوجيا واعادة تشغيل المصانع المتوقفة جزئيا اوكلها وتوسيع وتطوير خطوط الانتاج
 - التخفيف من الابعاء المالية وماتعانيه الوزارات من قلة التخصيصات الاستثمارية
 - ايجاد فرص عمل مدرة للدخل لحل مشكلة البطالة في العراق
 - تحقيق التوازن في المصالح من حيث الحقوق والالتزامات بين الطرفين المتعاقدين
- وهنا ينبغي الاشارة الى ان القانون اشار الى :
- وجوب اعداد دراسة جدوى اقتصادية وفنية قبل المشاركة باجراءات التعاقد مع القطاع الخاص
 - ان الشريك المتعاقد معه ينبغي ان يعمل في ذات النشاط وان تكون عقود المشاركة منسجمة مع الاساس القانوني لاعادة تاهيل لمبدا الشراكة.

ثانيا/دراسة الجدوى البيئية

- تتضمن دراسة كل مايتعلق بتاثير المشروع في البيئة وتاثير البيئة في المشروع في مجمل عناصرها من الناحية الاجتماعية والصحية والمناخية فضلا عن :
- مدى توافق المشروع مع العادات والتقاليد السائدة
 - حاجة المشروع الى العناصر والمدخلات المادية والمالية والبشرية المتوافرة
 - المنتجات التي يقدمها المشروع للبيئة المحيطة
 - اساليب ونظم الانتاج التقنية المتوافقة مع متطلبات البيئة اللازمة للمشروع
 - الخدمات التي يمكن توفرها للبيئة للمشروع المقترح.
- عليه تستهدف دراسة الجدوى البيئية:
- تحديد الاثار الايجابية والسلبية للمنتج الجديد في البيئة وتقدير كلفتها الفعلية
 - وضع اليات لمعالجة وتخفيف الاثار السلبية للمشروع
 - تقييم الاثر البيئي السلبى للمشروع لغرض اختيار مواقع بديلة في حال ارتفاع الاثر السلبى المحتمل على البيئة.